او عتقه ولرب المال بعد قبض الغير يضمن المدعى نصف قيمتها

باب المضارب

لا يضمن المضارب بدفعه مضاربة ملا اذن الى بعمل الثاني في ظاهر الرواية وهو قولها والى ان يربح في رواية الحسن عن ابي حنيفة ولو اذن له رب المال بالدفع فدفع بالثلث وقيل له ما رزق الله تعالى نصفان فدفع بالثلث فللمضارب الاول نصف ربحه للمالك وسدسه للاول وثلثه للثاني وان قيل ما رزق الله فلكل ثلث ولو قيل ما ربح فدفع بالنصف فللثاني نصف وثلثا نصف ولو قيل ما رزق الله على نصف او ما فضل فنصفان او ما فضل فقد دفع بالنصف فنصفه للمالك ونصف للثاني وللاستي للاول ولو شرط للثاني ثلثه فللمالك وللثاني شرطها وعلى الاول سدس وصح شرط للمالك ثلثا ولعبده ثلثا ليعمل معه ولغيره ثلاثا وبطل بموت احدهما وطلاق المالك مرتدا ولا ينعزل بفسخ حتى يعلم عزله ولو علم فله بيع عرضها ثم لا تتصرف ثمنه وفي نقد بنقد من جنس راس ماله وينبغي خلافه استحسانا ولو افترقا وفي المال دين لزمه اقتضاؤه ان كان له ربح والا لا ويوكل المالك به ولذا سائر الوكلاء والبياع والسمسار يجبر ان عليه وما هلك صرف الى الربح اولا وان زاد على الربح لم تضمنه المضارب وان تم الربح وفسخ عقدها ثم عقدت

مهلك

مهلك المال او بعضه لم تبطل المضاربة وان لم يربح ثم هلك تراد واخذ المالك ماله وما فضل قسم وما نقص لم تضمنه المضارب ونفقة مضارب عمل في حضر في مال كسوة وفي سفره طعامه وشرابه وكسوته واجرة خادمه وعمل ثيابه والدهن في موضع يحتاج اليه وركوبه كما وشرا وعلفه مالها بالمعروف وضمن الفضل ورد ما بقي في يده بعد قدوم مصره الى مالها او ما دون سفر بعد اليه ولا يبيت باهله كالسفر وان بات كسوق مصره فان ربح اخذ رب المال ما انفق له نفقة نفسه مضارب بالنصف شرى بالنها بنا وباعه بالعين وشرى بها عبدا فضاعا في يده غرم المضاربة ربعها والمالك الثاني وربع العبد للمضارب وباقته لهما راس المال الفان وحصتها به وربح على العين فقط فلو بيع بضعفها اخذتها ثلاثة الاف والربح منها نصف الف بينهما ولو شرى مضارب المال بالف عبدا اشراه بنصف الربح بنصفه ولو شرى مضارب المال بالفها عبدا اشراه يعدل نصفه فقتل رجله خطأ فربع الفداء عليه وباقيه على المالك واذا فسخا خرج عزلا فتخدم المضارب يوما والمالك ثلاثة ايام ولو شرى عبدا بالفها وهلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)